الأمم المتحدة

A/58/PV.86

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨٦
الخميس، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/58/688/Add.6 و Add.7، اللتين يبلغ فيهما الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن أوغندا وجزر سليمان وفانواتو قامت منذ أصدر رسائله الواردة في الوثائق A/58/688 و Add.1 إلى Add.5 بتسديد المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هاتين الوثيقتين؟

تقرر ذلك.

البندان ٥٠ و ٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/58/L.8/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها المتعلقة بالبند ٥٠ من جدول الأعمال في جلساتها العامة من ٤٠ إلى ٤٢ المعقودة بتاريخ ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. واتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة الخامسة والسبعين، المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المقرر ٥٢٩/٥٨، المعنون ''الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية''. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشتها بشأن البند ٦٠ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والأربعين، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. واتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة الثامنة والستين، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، القرار ١٦/٥٨، المعنون ''التصدي للتهديدات والتحديات العالمية''.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومعروض على الجمعية العامة الآن فيما يتعلق بهذين البندين مشروع قرار منقح صدر بوصفه الوثيقة A/58/L.8/Rev.1، عن الحدث الرئيسي الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠٠٥. وكما بينت للممثلين الدائمين في رسالتي المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، فإن مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1 هو نتيجة لعملية طويلة من المشاورات والمفاوضات. وتشير مشاوراتي الخاصة بشأن مشروع القرار هذا إلى أنه يلمّ الآن بالشواغل الرئيسية للوفود ويعالجها على نحو معقول، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وقد تلقيت تأكيدات بأن مشروع القرار يتمتع بتأييد واسع النطاق.

وأود أن أعرب عن صادق تقديري للممثل الدائم لقطر، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولوفده، على العمل الواسع النطاق المتسم بالتفاني الذي أنجزاه لكفالة الحصول على توافق عريض في الآراء بشأن مشروع القرار المذكور.

والحدث الرئيسي الرفيع المستوى الذي يتناوله مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1 عريض في نطاقه. فالولاية المتعلقة به على النحو المحدد في مشروع القرار تتضمن إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويشمل ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها.

كذلك تتضمن الولاية المتعلقة بهذا الحدث إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

وقد طلب إلى الأمين العام أيضا أن يكون تقريره شاملا، وأن يتناول بالتالي جميع المسائل ذات الصلة الواردة في إعلان الألفية وفي نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأود أن أحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في عملية المشاورات التي سيفيد منها هذا التقرير، والتي تشكل الآن أساسا للاستعراض الذي سيضطلع به الحدث الرئيسي الرفيع المستوى المذكور.

وكان مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1 موضوعا لمشاورات ومفاوضات على مدى سبعة أشهر الآن. ولم تعد أمامي سوى مدة زمنية قصيرة أقوم فيها، خلال الدورة الثامنة والخمسين، بالمشاورات المتوخاة في مشروع القرار، والتي سأحتاج فيها إلى التعاون الكامل من جميع الدول الأعضاء. ولا تتيح لنا هذه المدة البدء بإجراء جولة جديدة من المفاوضات والمشاورات بشأن مشروع قرار يعدّ، في الواقع، إجرائيا صرفا. وعلى أي حال، قد لا يكون من الحكمة أن نفعل ذلك، بالنظر إلى التأييد الواسع الذي يلقاه مشروع القرار بصيغته الحالية.

ومن هذا المنطلق، أود أن أحث الدول الأعضاء على المشاركة في اعتماد مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1 بتوافق الآراء.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف قبل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت أو الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماكايفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، سأحاول أن أجعل صوتي مسموعا بالرغم من الضوضاء الكبيرة التي أشرتم إليها.

ويسرني دائما أن أتكلم في هذا المنتدى بالنيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا، كما أفعل اليوم.

إن مشروع القرار المعروض علينا يتناول موضوعا يشكل، على نحو متزايد، محور اهتمام جوهري من جميع الوفود – وهو بالتحديد، ماذا نفعل حقا لتنفيذ أهداف وتطلعات مؤتمر قمة الألفية وللوفاء بالالتزامات التي قطعت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؟ ويشكل مشروع القرار ذروة مشاورات مطولة ومفاوضات شارك فيها العديد من الوفود – بالرغم من أنها لم تشارك كلها. وطوال العملية، وفي منتديات أخرى، فإن وفودنا الثلاثة – وفي الواقع، العديد من الوفود الأخرى – أكدت باستمرار على عدة نقاط.

ونرى أن من الضروري أن يركز الاجتماع الرفيع المستوى المقترح عقده في عام ٢٠٠٥ تركيزا تاما على مسألة التنفيذ، وأن يسعى إلى النظر مرة أخرى في النتائج المتفق عليها سابقا. ونفهم من المشاورات التي أجرتها الوفود والبيانات التي أدلت بها في أماكن وأوقات أخرى أنه لا يوجد وفد يختلف مع هذا.

نؤمن أيضا بأن الحدث المقترح من شأنه أن يوفر مناسبة هامة للوفود لكي تؤكد من جديد على الالتزامات التي اتفق عليها في السابق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الاستعراض، كما يلاحظ مشروع القرار، شاملا كما ينبغي ألا يفترض تركيزا أكبر على مسائل منتقاة.

ويشكل العام المقبل معلما في تاريخ الأمم المتحدة. وينبغي ألا يحصل إجراء تقييم للتقدم المحرز نحو الأهداف والالتزامات التي حددناها لأنفسنا بشكل نظري بحت. وبدلا من ذلك، ينبغي أيضا، بينما تقترب المنظمة من ذكراها السنوية الستين، أن نتساءل عما إذا كانت الهياكل والأدوات التي توجد تحت تصرفنا حاليا هي ما نحتاجه في القرن الحادي والعشرين لتحقيق أهدافنا. ونحن على ثقة بأن حدث العام المقبل سيأخذ في الحسبان نتائج واستنتاجات الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وغير ذلك من العمليات ذات الصلة الأخرى الجارية.

ولدينا فرصة فريدة في العام المقبل. ولدينا فرصة واحدة لكي نجمع أرفع المستويات الحكومية للنظر في هذه المسائل الهامة. ولا بد أن نفعل ذلك على نحو صائب، كما أن لدينا وقتا قصيرا للتخطيط. وبينما نحتفظ بدواعي القلق حيال النص الحالي والطريقة التي تطور بها، فإننا مستعدون للانضمام إلى توافق الآراء نظرا لأهمية الموضوع. وبوضع ذلك نصب أعيننا، يجب كفالة أن تكون استعداداتنا شاملة وأن تتمكن جميع الوفود من المشاركة في هذه الاستعدادات. ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي، في الأشهر المقبلة بينما تجرون مشاوراتكم المفتوحة.

السيد رافتر (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب إلي السفير راين أن أعتذر عنه لأنه لم يتمكن من الإدلاء بهذا البيان شخصيا.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل

الأسود وكرواتيا، والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ويمثل النص فترة أشهر من العمل الدؤوب منذ أن عرضت المغرب المشروع الأول بوصفها حينذاك رئيسا لمجموعة الـ ٧٧. ومنذ كانون الثاني/يناير، تولت قطر رئاسة المجموعة ودور الميسر لمشروع القرار.

ونرى أن اعتماد مشروع القرار يمثل نقطة صغيرة ولكنها هامة على طريق الحدث الرئيسي في بداية الدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

إن هدفنا هو التنفيذ الفعال لنتائج المؤتمرات الرئيسة ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، وخاصة إعلان الألفية، الذي يشكل، بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي، إطارا سياسيا شاملا للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتوفر لنا الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا أغراضا واضحة في المجالين الاقتصادي والبيئي اللذين يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يركز عليهما اهتمامه، وقبل كل شيء عمله.

ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتقديم إسهام كبير للحدث الرئيسي، حيث ستجري الأمم المتحدة تقييما للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان الألفية ونحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ٢٧ نيسان/ابريل الماضي، قام وزراء التنمية في الاتحاد الأوروبي بدعوة المفوضية الأوروبية إلى تسريع العمل على إعداد وتنسيق إسهام موحد من الاتحاد الأوروبي لإجراء تقييم دولي للأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة الأوروبية تقريرا جامعا إلى وزراء التنمية في الاتحاد الأوروبي في موعد لا يتجاوز نيسان/ابريل ٢٠٠٥.

إننا نتطلع إلى المشاركة في المشاورات المفتوحة باب العضوية المقرر أن تجروها، سيدي، بوصفكم رئيسا للجمعية العامة، وسنشارك فيها مشاركة بناءة.

السيد ستايلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن سويسرا تدرك إدراكا تاما أن عملية التفاوض على مشروع القرار المعروض علينا قد استغرقت وقتا أطول من اللازم. وبالتالي فإننا بشكل جماعي نجد أنفسنا في موقف صعب يستدعي إيجاد حل عاجل. وفي ذلك الصدد، تعتزم سويسرا أن تتعاون معكم، سيدي، تعاونا تاما، ونحن مستعدون للانضمام إلى ما يبدو أنه توافق في الآراء.

بيد أن سويسرا تود أن تدلي بالتعليقات الثلاثة التالية لتسجيلها في المحضر.

أولا، لقد أصبحت عملية التشاور والتفاوض بشأن مشروع القرار هذا مبهمة في ٢٤ شباط/فبراير الماضي، ولم يُكفل الاتصال بين جميع الأطراف المعنية – الأمر الذي يدعو إلى أسفنا العميق.

ثانيا، لا يمكن أن يعتبر النص المعروض علينا اليوم نصا أمثل. ومما يؤسف له بشكل خاص اختفاء أي إشارة صريحة إلى إعادة تأكيد محصلات ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية. وما زالت سويسرا تؤمن بأنه لا بد من التأكيد مجددا بالإجماع على تلك الاستنتاجات والنتائج، وهي مستعدة لفعل ذلك.

ثالثا، لا تؤمن سويسرا بأنه ينبغي التفاوض على محصلات ونتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

ويسرنا أن نشارك بشكل كامل ونشط في متابعة العملية، التي ستكون من الآن فصاعدا بين أيديكم القديرة. ونود أن نعرب عن ثقتنا الكاملة بكم، سيدي، اقتناعا منا

بأنكم ستجرون المشاورات المنوطة بكم بطريقة شاملة وكفؤة.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أعلق على مشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده اليوم.

اسمحوا لي أولا أن أشدد على الأهمية التي تعلقها النرويج على الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. ونؤمن بأن هذا الحدث الرئيسي سيوفر لنا مناسبة فريدة لإجراء تقييم للتقدم المحرز في متابعة النتائج المتفق عليها في السابق للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وخاصة نتائج الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعتزم النرويج أن تستخدم الحدث الرئيسي للسعي إلى التأكيد من جديد على الأهداف والمقاصد التي وقعنا عليها في السابق بالتركيز على كيفية كفالة التنفيذ السريع لالتزاماتنا.

ونأمل أن يكون ذلك الحدث الرئيسي أهم اجتماعا على أعلى مستوى للمتابعة واتخاذ الإجراءات، ولا سيما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نعتزم المشاركة بنشاط في المشاورات، التي ينبغي أن تكون مفتوحة باب العضوية وشفافة – تحت قيادتكم المقتدرة، سيدي – مع جميع الأطراف المعنية، وبوسعنا أن نؤكد لكم أننا سنبذل قصارى جهدنا للإسهام في أن يكون ذلك الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٥ زخما حقيقيا لتعزيز تنفيذ التزاماتنا المشتركة.

أخيرا، نحن إذن مستعدون للمشاركة في توافق الآراء بشأن النص المعروض علينا.

السيد هراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع القرار الهام هذا وأن أهنئكم، سيدي، بقيادتكم عملية تحقيق توافق الآراء هذه. وعلى نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من مشروع القرار، يتعين علينا أن نوجه جهودنا صوب المشاورات المفتوحة باب العضوية للإعداد للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة السنة المقبلة. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن اليابان ستشارك بنشاط في تلك المشاورات وستبذل قصارى ما في وسعها لتقديم إسهامها في الإعداد لذلك الحدث الرئيسي.

إن مشروع القرار هذا، كما أوضحتم الآن، سيدي، يقدم ويعتمد في إطار بندين من جدول الأعمال، هما البندان ٥٠ و ٦٠. وأود أيضا أن استرعي الانتباه إلى حقيقة أن مشروع القرار خلف للقرار ١٤٤/٥٧ بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. وكما قلتم بوضوح في بيانكم، إننا سنضطلع في السنة المقبلة باستعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وبغية ضمان التخطيط الجيد لجدول الأعمال المثقل هذا، ينبغي أن نبدأ مشاوراتنا المفتوحة باب العضوية بأسرع ما يمكن.

ونود أن نكرر القول إن الأمين العام ذكر لنا في الجمعية العامة أنه يرى أن علينا نحن الدول الأعضاء ألا نتحاشى الأسئلة المتعلقة بكفاءة وفعالية الأحكام والأدوات المتاحة لنا، ولا سيما مجلس الأمن. ومن المتوقع أن يقدم الأمين العام توصياته على أساس النتائج التي يتوصل إليها الفريق الرفيع المستوى قبل نهاية هذه السنة. ونتوقع أن تتناول توصياته الإصلاح فيما يتعلق بمهام الأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك مجلس الأمن. وعندما يجتمع رؤساء الدول والحكومات السنة المقبلة للجلسة العامة الرفيعة المستوى، ستكون الفرصة مواتية لهم لمعالجة هذا الموضوع، أيضا. وترى اليابان أن الأمور المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة،

ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، عنصر هام في إعلان الألفية وينبغي أن تكون محور تركيز مشروع للمناقشة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى في السنة المقبلة.

ووفدي، إذ يشارك في توافق الآراء، يرحب بتأكيدكم، سيدي، على أن مشروع القرار الذي نعتمده اليوم يتوخى بالفعل إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية، ويحيط علما على النحو الواجب بذلك التأكيد.

السيد دروبنيان (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): ستشارك كرواتيا في توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا وهي تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، يود وفدي أن يشارك الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الطريقة التي أجريت بها عملية المشاورات. فالعملية حتى الآن ليست شفافة أو شاملة بما فيه الكفاية. ولذلك نأمل أن تكون المشاورات اللاحقة بشأن هذا الموضوع الهام مفتوحة باب العضوية حقا، كما تذكر الفقرة ٣ من مشروع القرار.

السيد البدر (قطر): بالنيابة عن رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين – سعادة السفير ناصر النصر، المندوب الدائم لدولة قطر، والمتواجد حاليا خارج الولايات المتحدة في مهمة رسمية – اسمحوا لي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم كثيرا على عقدكم هذه الجلسة لاعتماد مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية والتنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي“.

لقد استغرق إتمام هذه المهمة إزاء سبعة أشهر وكان هذا ضروريا لإعطاء جميع الدول الأعضاء الفرصة الكافية للاشتراك في العملية كيما نصل إلى توافق آراء حول نص مشروع القرار. لقد أبدت مجموعة الـ ٧٧ والصين طوال العملية مرونة واستجابة للشواغل الكثيرة التي أبداها شركاؤنا خلال المفاوضات. وعليه، فإن نص مشروع القرار المعروض علينا يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول الأعضاء ويمثل بنودا متوازنة وشاملة لجميع الشواغل التي تحتاج إلى المعالجة أثناء العملية المؤدية إلى الحدث الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٥.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي عملت بدون كلل مع مجموعة الـ ٧٧ والصين للوصول إلى هذا النص الذي نوصي بأن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء. وكذلك أود أن أتقدم إليكم بالشكر مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تيسيركم هذه العملية التي جعلت اعتماد هذا القرار أمرا ممكنا. كما أشكركم على الكلمات الطيبة الموجهة إلى وفد بلدي ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية والتنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1 ؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.8/Rev.1 (القرار ٥٨/٢٩١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٥٠ و ٦٠ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: طلب إدراج بند إضافي

مذكرة من الأمين العام (A/58/236)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن الأمين العام، على نحو ما هو مبين في مذكرته، يتشرف بأن يطلب، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بعنوان ''تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي''.

ونظرا لطابع البند، وما لم أسمع أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التنازل عن الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يتطلب اجتماعا لهيئة المكتب بشأن إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على اقتراح الأمين العام، في إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي''؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وعليه، أُدرِج هذا البند بوصفه البند ١٦٨. وقد طلب الأمين العام في مذكرته أيضاً إحالة هذا البند إلى اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على طلب الأمين العام، في إحالة هذا البند إلى اللجنة الخامسة ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيحاط رئيس اللجنة الخامسة علماً بالقرار المتخذ للتو.

أعتزم الآن تعليق الجلسة لتمكين الوفود من مواصلة المشاورات بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠، واستؤنفت الساعة ١١/١٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

مشروع قرار (A/58/L.61)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة عامة بشأن هذا البند في جلستيها العامتين اللتين عقدتا في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأن الجمعية بتت في أربعة مشاريع قرارات في جلستها العامة الثامنة والستين، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): سيدي الرئيس، أود بداية أن أتوجه إليكم بجزيل الشكر على استجابتكم لطلب استئناف النقاش حول بند قضية فلسطين، مشيدا بقيادتكم الحكيمة كما عهدناها. وأود أيضا أن أشكر الدول المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.61، وبشكل خاص المقدم الرئيسي، ماليزيا. وهو مشروع قرار كما تعلمون كان قد بدأ بشكل آخر في إطار بند مختلف من بنود جدول الأعمال، يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض.

(واصل كلامه بالانكليزية)

إن الموضوع المعروض على الجمعية اليوم يمثل أمرا هاما، قانونيا وسياسيا. وهو في ظل التطورات الأخيرة، يمثل

التأكيد اللازم والأساسي من المجتمع الدولي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة على الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ورفض أي دعاوى للسيادة الإسرائيلية على تلك الأرض. ووفقا لأحكام ومبادئ القانون الدولي – وهذا يجب أن يكون الأساس الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج عليه جميع القضايا والمسائل المعروضة عليه – فإن تلك الحقوق ثابتة ولا يمكن أن تتغير أو تبطل بمرور الزمن أو بسبب تغييرات على أرض الواقع.

وظلت هناك حاجة دائما إلى هذا التأكيد الواضح من الجمعية، ولكن تلك الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا في ضوء المحاولات الأخيرة لإضفاء الشرعية على مخططات وتدابير إسرائيل التوسعية وترسيخها، بما في ذلك مستوطناتها غير الشرعية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، كما يقول نص مشروع القرار المعروض علينا، فإن المقصود من إجراء الجمعية اليوم أن يكون إسهاما في تحقيق تسوية سلمية تفاوضية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، ينتج عنها وجود دولتين مستقلتين ذاتي سيادة وقادرتين على البقاء ، إسرائيل وفلسطين، على أساس خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومن الواضح أن الامتثال لأحكام ومبادئ القانون الدولي، وكذلك للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أمر لا بد منه لتحقيق هذه التسوية السلمية في نهاية المطاف. وقد أسست عملية السلام في الشرق الأوسط على هذه المبادئ والقرارات، ويجب أن يكون ذلك هو الإطار الذي يتم فيه التوصل إلى حل لهذا الصراع المأساوي؛ ولا يمكن أن يتحقق السلام في فراغ، وفي غياب القانون الدولي، ولا يمكن أن يقرره فقط الاختلال الخطير في ميزان القوى.

لقد اتخذ الجانب الفلسطيني منذ زمن بعيد القرار التاريخي اللازم لتحقيق السلام بقبوله وجود إسرائيل وقبوله إيجاد حل للصراع يقوم على وجود دولتين على أساس خط الهدنة لعام ١٩٤٩، المعروف أيضا بحدود عام ١٩٦٧. ومنذ ذلك الحين، ظل السبب الوحيد لاستمرار الصراع وإراقة الدماء والمعاناة هو رفض إسرائيل الفعلي لذلك الحل ومواصلة احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ومخططاتها التوسعية في تلك الأرض.

إن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ظلت تستعمر أرضنا بلا هوادة، وتواصل بناء وتوسيع مستوطناتها الاستعمارية غير المشروعة على الأرض الفلسطينية المصادرة، بل ومحاولة امتلاك المزيد من تلك الأرض بشكل غير مشروع، بما في ذلك عن طريق مواصلة بناء الجدار التوسعي، الذي هو بعيد من أن يكون القصد منه الأمن، بل يهدف إلى حماية وترسيخ تلك المستوطنات، كجزء لا يتجزأ من حملة إسرائيل الاستعمارية المستمرة خلال عدة عقود.

وظلت إسرائيل تقوم بكل ذلك مع الإفلات من العقاب وفي احتقار وتجاهل صارخين للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، نتيجة للحماية والتشجيع اللذين تجدهما من دولة كبرى والاسترضاء من دول أخرى، مما جعلها تواصل، بل وتصعد، سياساتها وممارساتها غير المشروعة.

إن اتباع الدولة القائمة بالاحتلال لهذه السياسات والممارسات غير المشروعة تأكيد لمواصلة إنكار وانتهاك حقوقنا الوطنية، بما في ذلك حقنا في تقرير المصير وفي إقامة دولتنا المستقلة، فلسطين. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية الحالية وافقت على ما تسمى برؤية الدولتين، فإنها فعلت ذلك وهي ما زالت تعتزم امتلاك المزيد من أرضنا على

نحو غير مشروع وما زالت ترفض قبول وجود دولة فلسطينية ذات سيادة حقا وقادرة على البقاء.

ذلك هو السبب في أن حكومة السيد شارون ما انفكت تواصل الأنشطة الاستيطانية، والسبب في أنها ما زالت تواصل بناء الجدار التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ومحاولة ضم المزيد من أرضنا بسياسة الأمر الواقع. وذلك هو السبب في أنها ما زالت تواصل إجراءاتها الرامية إلى تدمير السلطة الفلسطينية، وتواصل سجن رئيس السلطة الفلسطينية وقائد الشعب الفلسطيني وتهدد حياته.

وذلك هو السبب في أنها ظلت تواصل حكمها المرعب للشعب الفلسطيني. وترتكب الدولة القائمة بالاحتلال جرائم حرب وانتهاكات أخرى لا تحصى للقانون الدولي بشكل يومي، وهي تواصل قتل أو جرح المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، والتدمير العشوائي للمنازل والممتلكات والأراضي الفلسطينية. وذلك هو السبب في أنها قوضت أو أجهضت كل المبادرات الرامية إلى إنهاء الوضع المأساوي الذي ساد خلال السنوات الثلاث الماضية، والسبب في أنها أتت الآن بما يسمى خطة الانسحاب من طرف واحد.

إن القضية تتعلق بالأرض والاحتلال العسكري للأرض قرابة ٣٧ سنة. القضية هي المخططات الإسرائيلية التوسعية غير المشروعة على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه. إنها تتعلق برفض إسرائيل إنهاء هذا الاحتلال ورفضها الامتثال للقانون الدولي، وسعيها دائما بدلا من ذلك إلى امتلاك المزيد من الأراضي بالقوة والقضاء على المزيد من السكان الأصليين وهي تنفذ سياساتها وممارساتها الظالمة وغير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بدون كابح.

إن إسرائيل تفعل ذلك وهي لم تحل حتى مسألة ملكية الأرض والممتلكات في إسرائيل نفسها. فهناك ٥,٥ مليون دونم من الأراضي المملوكة ملكية خاصة للاجئين الفلسطينيين، وكلها حددتها وسجلتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين. ويتعين على إسرائيل الاعتراف بتلك الملكية و، وفقا للقانون الدولي، ينبغي أن يكون ردها إلى أصحابها عنصرا أساسيا في أي تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتلك الـ ٥,٥ مليون دونم تمثل حوالي نصف الأرض الإسرائيلية باستثناء صحراء النقب. وفي الحقيقة إن الوضع الذي أمامنا واضح بصورة صارخة: لم تكتف إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي المملوكة ملكية خاصة، بدلا من إعادتها إلى أصحابها الحقيقيين من الفلسطينيين، بل إنها واصلت استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومساعيها إلى ضم أجزاء كبيرة من تلك الأرض.

في ١٤ نيسان/أبريل حدث تطور سلبي مزعج في شكل تبادل للرسائل والتأكيدات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون والرئيس الأمريكي بوش. ومضمون تلك الرسائل ينتهك القانون الدولي على نحو ما جرى التأكيد عليه في العديد من قرارات مجلس الأمن، وينتهك حقق الشعب الفلسطيني. وهو يمثل محاولة لإضفاء الشرعية على بعض المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة لإنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين ولإضعاف الموقف الدولي إزاء الجدار التوسعي الفاجع وغير المشروع. ويشكل المضمون أيضا انحرافا عن مرجعية مدريد وعملية السلام في الشرق الأوسط وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تقوم على أساسها العملية. وهو أيضا تحول تام عن خارطة الطريق وجوهرها، وكذلك عن مبدأ التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات بين الطرفين والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تستبق المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وحتى بالنسبة لغزة، فإن الاقتراح الإسرائيلي، كما تعكسه الرسائل المتبادلة، يبعد كثيراً عن كونه انسحابا حقيقيا، فهو يُبقي في أيدي المحتل السيطرة على الحدود والمجال الجوي والمياه الدولية ويحتفظ بما يُسمى الحق في التدخل العسكري في غزة أو شن هجمات عسكرية عليها. وبصورة إجمالية، بدلاً من أن يكون انسحابا حقيقيا وكاملا بالفعل من غزة، فهو محاولة لعزلها عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة وبقية العالم ولاستكمال تحويلها إلى سجن مكتظ بأكثر من ١,٢ مليون فلسطيني يعيشون هناك.

وفي ضوء كل هذا، بدا الأمر وكأنه لا يمكن تنفيذ خريطة الطريق وأن استمرار المجموعة الرباعية في العمل سيكون بالغ الصعوبة. ولكن يقول البعض ربما لا تزال هناك فرصة لإنقاذ خريطة الطريق وإن انسحابا حقيقيا وكاملا من غزة قد يكون فرصة لإحيائها الفعلي.

وسنرحب كثيرا بنجاح مثل هذه النظرة المتفائلة. وحتى يحدث ذلك ثمة عدد من العناصر المطلوبة، بما في ذلك، أولاً، إعادة تأكيد المجموعة الرباعية بشكل قاطع للالتزام بخريطة الطريق، بما في ذلك مرجعيتها؛ ثانيا يجب أن يكون أي انسحاب إسرائيلي، بما في ذلك الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، حقيقيا وكاملا ولا رجعة فيه، وأن يُقام وجود دولي أو آلية مراقبة دولية كما هو مقترح. والمقترح الثالث الضروري يجب أن يكون إعادة تأكيد ضرورة الوقف الكامل لأنشطة الاستيطان ووقف بناء الجدار. وهذا بالطبع مطلب أساسي، وبدونه ستظل المواقف نظرية، بل قد تمثل غطاء لمخططات السيد شارون للاستيلاء غير القانوني على مساحات كبيرة من الضفة الغربية. فلا يمكن مع الجدار أن تكون هناك خريطة طريق، ولا يمكن معه أن يكون هناك أمل في أي سلام. فالجدار يجعل تحقيق حل الدولتين مستحيلا من الناحية العملية والمادية وهذا هو سبب عرض القضية على محكمة العدل الدولية – وهذا أهم تطور حتى الآن من حيث رد المجتمع الدولي على هذا الانتهاك وهذا الخرق الخطيرين.

ونتيجة اجتماع المجموعة الرباعية قبل يومين في ٤ أيار/مايو كانت موضع ترحيب، رغم أنها غير حاسمة. فمما اتسم بأهمية كبيرة أن المجموعة الرباعية أعادت تأكيد التزامها بخريطة الطريق وبمرجعية التسوية السلمية المتفاوض عليها، بما في ذلك

”قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية عملية مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات السابقة، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت“.

وفيما يتعلق بغزة، أكدت المجموعة الرباعية ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل والإنهاء التام للاحتلال في غزة. وهذا أيضا موضع ترحيب، رغم أن شارون لا ينوي ذلك حسب خطته للانسحاب الأحادي، ويبقى أن نرى كيف سيتم تنفيذها بالنظر إلى الموقف الواضح الذي اتخذته المجموعة الرباعية.

وللأسف أننا لا يمكننا، في هذه المرحلة، التكلم بهذه الإيجابية عن العنصر الثالث المطلوب عندما يتعلق الأمر بالموقف الذي اتخذته المجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، نكرر أنه يجب على المجموعة الرباعية أن تؤكد بوضوح الحاجة إلى الوقف الكامل لكل الأنشطة الاستيطانية، وكذلك الوقف الكامل لبناء الجدار، ذلك لأن هذا الوقف ضروري لإنقاذ خريطة الطريق وحل الدولتين.

إجمالاً، يمكن لنتيجة اجتماع المجموعة الرباعية أن تكون نقطة انطلاق جيدة لإعادة البدء في عمل المجموعة

الرباعية. لكن من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحقيق وضوح أكبر ولتجاوز الخسائر المتكبدة في نيسان/أبريل. ومن جانبنا، أود أن أكرر التزامنا بالوفاء بواجباتنا في إطار خريطة الطريق وباستئناف المفاوضات في أي وقت. ومن ناحية أخرى، نعتقد أيضا أنه سيكون أمرا جيدا أن تُشرك المجموعة الرباعية مجلس الأمن، بالنظر إلى سلطته ومسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين النابعة من الميثاق.

الاختيار الآن هو بين سيادة القانون الدولي أو محاولات فرض وضع غير قانوني بحكم الأمر الواقع. إنه الاختيار بين حل حقيقي متمثل في دولتين – دولة فلسطين الحقيقية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية – أو سجن الشعب الفلسطيني في بانتوستانات على نصف مساحة أرضه ثم محاولة تسميتها دولة. إنه الاختيار بين حل يحقق العدالة، وإن كان بقدر نسبي، أو مهزلة لا يمكن أن تفضي إلا إلى استمرار العنف والمعاناة. ونحن نختار – ونعتقد أن المجتمع الدولي يختار الشيء ذاته – سيادة القانون الدولي والحل الحقيقي القابل للتطبيق المتمثل في الدولتين. إننا نختار العدالة والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا كي يعرض مشروع القرار A/58/L.61.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد عرضت ماليزيا مشروع القرار A/58/L.48 في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالنيابة عن ٢٤ مشاركا أصليا في تقديمه. ولقد شرحنا أسبابنا للقيام بذلك. وقد تتذكر هذه الجمعية أن وفد بلادي والمشاركين في تقديم مشروع القرار قد اتفقوا آنذاك على عدم الإصرار على اتخاذ إجراء في ذلك الحين وأن تؤجل الجمعية النظر في الأمر بغية إتاحة المزيد من الوقت لإجراء مشاورات أوسع وأعمق. لكننا أعربنا عن عزمنا على إعادة بحث المسألة. وهذا ما نفعله اليوم توكيدا لذلك العزم. ولذلك يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/58/L.61، المعنون ”وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“، بالنيابة عن الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السنغال، السودان، الصومال، عمان، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، اليمن وبلادي ماليزيا وفلسطين.

ومقدمو المشروع واثقون بأن الجمعية العامة، بعد مناقشات إضافية ومشاورات بناءة جدا بين الوفود، ستتمكن من النظر في مشروع القرار واعتماده، كما تم تقديمه في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن خالص شكرنا لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة الهامة لتمكين الجمعية العامة من النظر في مشروع القرار. كما نشكر الوفود التي تعاونت مع مقدمي المشروع في صياغة النص النهائي من خلال ملاحظاتها ومقترحاتها البالغة القيمة.

ويعتقد مقدمو المشروع أنهم راعوا بصورة كافية شواغل جميع الوفود. ولقد أُدخلت تغييرات هامة جدا في المشروع الذي تم تقديمه أولا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونص مشروع القرار الحالي واضح الآن. وهو أيضا موجز. إنه يسعى إلى إعادة تأكيد المجتمع الدولي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة على الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وهو لا يثير أي قضايا دخيلة، كما يدعي البعض. فالمسائل المتعلقة بكل من وثائق التفويض والتمثيل حذفت. والفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار تذكر بوضوح الرغبة في المساهمة

”في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي التوصل، عن طريق التفاوض، إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط تؤدي إلى قيام دولتين قابلتين للعيش مستقلتين وتتمتعان بالسيادة، إسرائيل وفلسطين، على أساس خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن“.

ومشروع القرار يركز الآن على مسألة محددة: وضع الأراضي.

إن مشروع القرار A/58/L.61 لا ينشئ مطالب جديدة. ومحتواه يتمشى مع جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي اعتمدت حتى الآن بشأن الموضوع. ومنطوق المشروع يؤكد أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال لا سيادة لها على أي جزء من الأراضي المحتلة. ويؤكد أيضا أن الشعب الفلسطيني يمتلك الحق في تقرير المصير وفي السيادة على الأراضي. وإن الحق في تقرير المصير تم تأكيده مرارا وتكرارا في قرارات كثيرة للأمم المتحدة.

وسيكون من الخطأ الادعاء بأن مشروع القرار يسعى إلى استباق الحكم على قضايا الوضع النهائي. فمشروع القرار يعالج مسائل سبق للجمعية العامة ومجلس الأمن أن حددا مواقفهما بشأنها. والمجموعة الرباعية أكدت من جديد يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ على أن

”لا يجوز لأي طرف أن يتخذ إجراءات أحادية ترمي إلى فرض حكم مسبق على المسائل التي لا يمكن حلها إلا عن طريق التفاوض والاتفاق بين الطرفين“.

والحقيقة تبقى أن الأراضي قيد النظر تظل تحت الاحتلال الإسرائيلي وأنها لا تزال تخضع لسياسات وممارسات قاسية تسببت في محنة وعذاب هائلين للشعب الفلسطيني. ويجب علينا ألا نخلط بين الأمور. فمن الحقائق أن إسرائيل تظل، منذ أكثر من ٣٥ سنة، الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة التي أقر مجلس الأمن كونها دولة محتلة.

وتدعي إسرائيل، في ورقة غفل عممت قبل يومين، أن مشروع القرار يمثل خرقا لمبدأ العالمية في منظومة الأمم المتحدة وأنه ينطوي على تمييز مبطن ضد إسرائيل. إن متبني مشروع القرار يعتبرون ذلك مثارا لأشد الاستغراب. هل ينبغي لنا أن نتجاهل، ببساطة، حقيقة أن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، معترف بها على نطاق العالم كله بأنها محتلة منذ ١٩٦٧، وأن إسرائيل هي التي ترفض حقا الاعتراف بذلك وأنها تواصل خرق القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الكثيرة جدا؟

نحن، مقدمي مشروع القرار، نتمسك بالرأي بأن الحقيقة تبقى أن الموقف من المسألة لم يجر تعديله أو تغييره من قبل الجمعية العامة أو مجلس الأمن. والحقيقة تبقى أيضا أن الحق في تقرير المصير، داخل الأمم المتحدة، تم تأكيده على الدوام بوصفه مبدأ أساسيا بصورة عامة وفيما يتصل بالشعب الفلسطيني بصورة خاصة.

وأود أن أطمئن الجمعية العامة وكل الدول الأعضاء بأن مشروع القرار لا يُعنى بوضع أو مشروعية المطالب القانونية والإقليمية المتنازع عليها. وإن مقدمي مشروع القرار تحدوهم الثقة بأنه لن يرسي سابقة خطيرة للدول الأعضاء بالنص على ”الأراضي المتنازع عليها“ أو ”الحدود المطعون في شرعيتها“ إن الموضوع المتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يُعنى بالنزاع على الأراضي أو الحدود المطعون في شرعيتها. إنه يُعنى بالاحتلال العسكري؛ وبالمستعمرات غير القانونية؛ وبالضم غير القانوني وبتدمير الأراضي والممتلكات والمحاصيل

الفلسطينية – بما فيها، إذا سمحتم لي أن أضيف، آلاف أشجار الزيتون؛ والحائط التوسعي غير القانوني. إنه يُعنى بالالتزام بالسلام المحقق عبر تسوية تفاوضية عادلة وشاملة. وباختصار، إنه يعنى ببساطة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

ختاما، اسمحوا لي أن أرفع إلى الجمعية العامة مع الاستحسان، مشروع القرار A/58/L.61 باسم مقدميه، للنظر فيه واعتماده اليوم.

السيد الصايدي (اليمن): اسمحوا لي السيد الرئيس، باسم وفد الجمهورية اليمنية ونيابة عن المجموعة العربية التي أتحدث باسمها اليوم أن أعرب لكم عن تقديرنا العميق للأسلوب الحكيم الذي تديرون به أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة وللجهود التي تبذلونها لتعزيز فعالية الجمعية العامة بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام في مسار العلاقات الدولية الراهنة.

وكانت استجابتكم لطلبنا استئناف الجمعية العامة لمناقشة البند ٣٨ المعنون قضية فلسطين، ترجمة عملية للقلق الذي يبديه المجتمع الدولي حيال الممارسات الإسرائيلية التي تقوض فرص السلام وتدفع بالمنطقة إلى كارثة حقيقية. والواقع أن التئام الجمعية العامة في جلستها هذه أضحى حقيقة مُلحّة تفرضها المستجدات المتسارعة في الأراضي المحتلة، في الوقت الذي يقف فيه مجلس الأمن عاجزا عن أداء دوره في حفظ الأمن والسلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تنام وتصحو على أزير الرصاص وقصف الطائرات وعويل سيارات الإسعاف وجنائز الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني المضطهد. ويأتي اجتماعنا هذا ليؤكد دور الجمعية العامة كهيئة تمثل الضمير الجماعي والإرادة الدولية وتجسد أكثر من غيرها ديمقراطية العلاقات الدولية.

ليس بخاف على أحد أن المجموعة العربية كانت على وشك أن تتقدم بمشروع قرار يقتصر على مسألة تمثيل الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه المنطقة. غير أن الأحداث المتسارعة على أرض الواقع أملت علينا أن نضع أمام هذه الهيئة الموقرة وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تتعرض لأخطار تهدد مستقبل التسوية السلمية. فقبل أيام فقط أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي رسميا خطة لسحب جيوش الاحتلال من قطاع غزة، وتركيز الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، ورغم أن مصير تلك الخطة قد أصبح غامضا بعد رفضها من قِبل الحزب الحاكم في إسرائيل، فإنها تكشف بجلاء أطماع إسرائيل التوسعية.

إننا أصبحنا الآن نرى الأمور على حقيقتها من خلال السياسة التي تنتهجا إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والتي تمثلت في مصادرة الأراضي والتوسع في إقامة المستوطنات، وأخيرا إقامة الجدار التوسعي الذي تجاوز حدود الخط الأخضر، ومثل خطوة أخرى على طريق ضم أراض فلسطينية جديدة إلى إسرائيل. ومن هذه الوقائع يتضح أن إسرائيل كانت على الدوام مهتمة بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أكثر من اهتمامها بالسلام والأمن، وأنها عملت دوما على خلق حقائق جديدة لتغيير الشكل القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن محاولات القفز على الشرعية الدولية ليست إلا من قبيل حلم اليقظة، وليست بالتأكيد الطريق الصحيح لضمان الأمن في المنطقة. ولن يغير ذلك في قليل أو كثير من حقيقة أن إسرائيل، وفقا للقانون الدولي، هي دولة محتلة للأراضي الفلسطينية، وبناء على ذلك، فإنها لا تمتلك السيادة على الأراضي الواقعة تحت احتلالها. ولا يحق لإسرائيل أو لأي طرف آخر أن يتصرف بالنيابة عن الشعب الفلسطيني في قضايا الحل النهائي التي يجب أن تكون موضع تفاوض بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي. وإن الطرف الفلسطيني، ممثلا

بقيادته الشرعية، هو الوحيد المخول والقادر على التصرف بذلك وفقا لمصلحته الوطنية وبما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد أجمع المجتمع الدولي على المبادئ والمفاهيم التي تحكم أي محاولة جادة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي تستجيب لهموم إسرائيل الأمنية كما تستجيب في آن واحد لحقي الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير. فقد رحبت الدول العربية، بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، بخارطة الطريق التي تمثل الخطة العملية التي تحظى بإجماع دولي من كافة الأطراف، ومن بينها إسرائيل. كما رحبت الدول العربية جميعها بجهود المجموعة الرباعية التي أكدت من جديد في بيانها يوم أمس الأول أن على أطراف النزاع الامتناع عن أي إجراءات انفرادية تتصل بقضايا مثل الحدود واللاجئين التي ينبغي حلها من خلال التفاوض المباشر بين الأطراف المعنية، وعلى أساس مرجعية عملية السلام، وتحديدا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقيات المعقودة، ومبادرة سمو الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت.

لقد مثلت القضية الفلسطينية طوال تاريخ هذه المنظمة محكا عمليا لمصداقيتها، لكنها الآن، وفي ظل الظروف الدولية الراهنة، أصبحت تمثل تحديا ينتصب أمام كل من يتوق إلى حكم القانون والاحتكام إلى الإرادة الجماعية التي تمثلها المؤسسات المتعددة الأطراف، وأهمها، بطبيعة الحال، الأمم المتحدة. دعوني أقول بصراحة إن التقاعس عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية الشرق الأوسط كان ولا يزال أحد أسباب تفاقم الصراع. وإذا كانت هذه المنظمة قد عجزت عن تنفيذ قراراتها المتصلة بقضية الشرق الأوسط، وما أكثرها، فليس أقل من التمسك بالمبادئ والمفاهيم نفسها التي نصت عليها تلك القرارات.

والقرار المطروح على الجمعية في اجتماعها هذا يعكس اهتمام الجمعية المستمر بمأساة الشعب الفلسطيني ويعلن التمسك بثوابت الحل السلمي المنشود.

في الختام، أحث جميع الحاضرين ، نيابة عن المجموعة العربية، على التصويت لصالح مشروع القرار.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): دعوني أرجع بالذاكرة أربعة أيام إلى الوراء لأريكم الوجه الحقيقي للأشخاص الذين يقيمون هذه المهزلة هنا اليوم. فيوم الأحد الفائت بالذات، تعرضت امرأة إسرائيلية حامل وأطفالها الأربعة، الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والحادية عشرة، إلى إطلاق نار من مسافة قريبة جدا. وبعد أن أطلق الإرهابيون النار على المرأة – وكانت حاملا ذكرا – اقتربوا من المركبة وصوبوا طلقة نارية على رأس كل من بناتها الأربع للتأكد من موتهن.

دعوني أُري الجمعية ما أنا بصدد التكلم عنه. ها هي الأم وبناتها الأربع قبل دقائق من ذلك. وها هي جثثهن بعد ساعات قليلة.

لقد أعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التي يرأسها ياسر عرفات نفسه، وتنظيم الجهاد الإسلامي مسؤوليتهما عن هذا الهجوم البطولي. وثمة تقارير تفيد بأنه يجري تنظيم مسيرة في الشوارع الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية احتفالا بذلك. وكما حصل في المئات من الهجمات الإرهابية التي وقعت قبل هذا الهجوم، لم تتخذ القيادة الفلسطينية تدبيرا واحدا لمنع ذلك الهجوم أو لتقديم مرتكبيه إلى العدالة. وبالنسبة لأي مراقب منصف، ينبغي أن يكون واضحا أن رفض القيادة الفلسطينية المستمر للامتثال لالتزاماتها المحددة وفقا لخريطة الطريق بمكافحة الإرهاب

وبمنع، حسبما تنص عليه خريطة الطريق، ''جميع أعمال العنف ضد إسرائيل في أي مكان'' (S/2003/529، المرفق، الصفحة ٣) يؤدي إلى موت خريطة الطريق.

إن رفض الجانب الفلسطيني لالتزاماته بإجراء تدابير إصلاحية رئيسية لإنهاء الفساد، والالتزام الديني تقريبا بتضييع الفرص التي يمكنها تنشيط عملية السلام أصبحا الآن أمرين مشينين. وفي الواقع، كما هو معلوم جيدا، فإن الجانب الفلسطيني لم يفِ بعد بأي من التزاماته الأساسية للمرحلة الأولى في إطار خريطة الطريق. وبالرغم من ذلك، نجتمع اليوم ليس للتصدي للمذبحة التي ارتكبت ضد أسرة هاتويل أو لإدانة القيادة الفلسطينية على مشاركتها في تلك الفظائع، بل للنظر في آخر محاولة يقوم بها الجانب الفلسطيني لكي يجعل الجمعية تعتمد مشروع قرار آخر ينهض بجدول أعماله المتحزب والمشوه.

وقبل مجرد يومين، اجتمعت المجموعة الرباعية في هذا المبنى ذاته وأصدرت بيانا هاما بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. واليوم طلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد نص مشروع قرار يؤدي إلى تقويض ذلك البيان ذاته. وقد أكد من جديد البيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية – التي تشمل، كما يعلم الأعضاء، الأمم المتحدة فضلا عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي – على المبدأ الأساسي ومفاده أنه ينبغي ألا يتخذ أي طرف ''إجراءات انفرادية تسعى مسبقا إلى تقرير مسائل لا يمكن تسويتها إلا من خلال التفاوض والتوصل إلى اتفاق''. وذلك المبدأ أساسي لعملية السلام كما أنه ما فتئ يشكل جزءا من كل اتفاق للسلام وقع بين الأطراف، فضلا عن أنه جزء من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وخريطة الطريق، كما أكدت المجموعة الرباعية من جديد قبل مجرد ٤٨ ساعة، تقرر أيضا بشكل محدد أن مسائل الوضع الدائم مرجأة إلى المرحلة النهائية للمفاوضات بين الطرفين. كما أعادت إسرائيل تأكيد ذلك المبدأ مؤخرا في سياق الانسحاب المخطط له من غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وقد لاحظت المجموعة الرباعية بارتياح، في بيانها الصادر يوم الثلاثاء، تلك الخطة واعتبرتها ''فرصة نادرة''، مسلِّمة بأن لدى الخطة إمكانية استئناف عملية خريطة الطريق نحو الحل القائم على وجود دولتين المتفق عليه بشكل متبادل، وهو الحل الذي ما زالت إسرائيل ملتزمة به. وكما أظهرت إسرائيل فإننا، حتى بدون شريك في السلام، ما زلنا نبحث عن سبل لتحسين الحالة وللامتثال لالتزاماتنا، بينما نقوم بحماية أمن مواطنينا وحقهم الأساسي في الحياة.

وبالنسبة للذين حرصوا على قراءة تفاصيل الخطة، من الواضح أن الخطة تتسق بشكل كامل مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومع خريطة الطريق، وفي الواقع، مع مقترحات السلام السابقة. وفي سياق الخطة، أكدت إسرائيل من جديد التزامها بالتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات لجميع مسائل المركز النهائي في إطار خريطة الطريق، ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم. ونحن نعترف بمبدأ أنه لا يمكن فرض أية تسوية دائمة. ولا بد أن يتفق الطرفان على التسوية الدائمة عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة.

ونشأ الالتزام بعدم الحكم مسبقا على المفاوضات من الاعتراف بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق دائم يفيد كلا الشعبين إلا من خلال الاعتراف المتبادل والتراضي المتبادل. ومهما كانت كثرة المحاولات التي أجراها الجانب الفلسطيني لعرض الصراع وكأنه أبيض وأسود، مع وجود حقوق للفلسطينيين ومسؤوليات على الإسرائيليين، تبقى الحقيقة أنه لا يحظى بفرصة النجاح سوى حل يأخذ في الحسبان الحقوق والالتزامات الشرعية لكلا الطرفين. ويجدر تذكير الأعضاء بأن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣) وحيثيات عملية السلام صيغت عمدا لكي تتضمن ذلك المبدأ. وتم رفض صريح للاقتراحات البديلة التي توحي بإجابات مقررة مسبقا أو تؤيد مزاعم إقليمية أو قانونية مغالَى فيها. واعتُرف اعترافا واضحا بالحاجة إلى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض. وتشهد على تلك الحقيقة البيانات التي أصدرها الواضعون الأصليون لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وسجلات مجلس الأمن ذاته، فضلا عن النصوص الصريحة للاتفاقات الموقع عليها.

والواقع أن مجرد اتفاق الطرفين على تسوية الوضع الدائم، مثل الحدود والمستوطنات، عن طريق التفاوض، يمثل دليلا على الالتزام بالتوصل إلى حل وسط متفق عليه. ولا يعني الحل الوسط، كما يعلن الجانب الفلسطيني بين الفينة والأخرى، الاتفاق على عدم السعي بعد الآن إلى تدمير إسرائيل. ولا يمكن إيجاد حل وسط بإنكار الصلات التاريخية والأصلية للشعب اليهودي بوطنه القديم، ولا يعني أنه يمكن التوصل إليه بتجاهل المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني. إن التاريخ معقَّد. والمواقف القانونية مطعون في أهليتها. وهذه قصة شعبين، وليست قصة شعب واحد. وكما في مفاوضات السلام الأخرى في جميع أرجاء العالم، وعلى مدى التاريخ، لا بد أيضا من مراعاة الوقائع الديمغرافية والاستراتيجية والسياسية والإنسانية والأمنية بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. وهذه مسألة متروكة للمزيد من المفاوضات، وليس للمزيد من القرارات. ولا يمكن لأية بيانات أو قرارات تولدها الجمعية العامة بشكل تلقائي أن تعدل من الشروط المتفق عليها لعملية السلام.

وبالرغم من تلك المبادئ الواضحة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى مرة أخرى إلى إشراك الجمعية العامة في مسائل المركز النهائي. وقبل مجرد بضعة أسابيع، خاطب المراقب الفلسطيني مجلس الأمن، مؤيدا ”مبدأ تحقيق التسوية السلمية عبر مفاوضات بين الطرفين، دونما إصدار أحكام مسبقة على قضايا الوضع النهائي ودونما إجهاضه“ (S/PV.4945، الصفحة ٥). واليوم فإن الوفد الفلسطيني يعود مرة أخرى إلى النمط المعتاد، كما ظل يفعل لعقود. وهو يسعى، مرة أخرى، إلى الدفع بمشروع قرار أحادي الجانب من خلال الأمم المتحدة يحاول أن يؤثر على عملية التفاوض.

إن مشروع القرار المعروض اليوم يفترض أنه سيجعل الجمعية – وهي هيئة سياسية – تقرر المركز القانوني المتنازع عليه للضفة الغربية وقطاع غزة، وشرعية المطالبات المتضاربة لمصلحة طرف واحد في الصراع وخارج العملية التفاوضية المتفق عليها. ومثله مثل مشاريع القرارات التي عرضت قبله، يتضمن مشروع القرار هذا العزم الجوهري نفسه على الحكم مسبقا على المسائل المخصصة بشكل صريح للمفاوضات. ومرة أخرى، يسعى الجانب الفلسطيني إلى التوجه إلى الجمعية العامة ليجعلها تتقبل موقفه الذي يتصف بالمغالاة، عوضا عن أن يتفاوض مع جاره بشأن أساس الالتزام بإنهاء الإرهاب وتحديد الحوار الحقيقي. وببساطة لا يمكن – بل من المستحيل – دعم المبادئ التي أكدت عليها المجموعة الرباعية بينما يجري في نفس الوقت تشجيع المبادرات الفلسطينية المتكررة في الأمم المتحدة التي تتجاوز تلك المبادئ ذاتها.

إن التناقض واضح، والنفاق ظاهر. وللأسف، فإن الواضح كذلك الضرر الذي يلحق بشرعية وتأثير الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وبالنسبة لأكثر من ٨٠ دولة مشاركة في صراعات إقليمية أو لديها حدود مطعون في أهليتها، فإن السابقة المدمرة التي ينشئها ذلك النوع من القرارات واضحة أيضا. واستخدام أجهزة الأمم المتحدة للالتفاف على عملية تفاوضية متفق عليها، أو لتعزيز مواقف أحد الأطراف في صراع ما، يضر بفرص إقرار السلام

وبمصداقية الأمم المتحدة. والدول التي تؤيد ذلك النهج إنما تفعل ذلك للإضرار بهاتين المصلحتين الأساسيتين.

ومن الواضح في واقع الأمر، أن قدراً مفرطاً من وقت الأمم المتحدة ومواردها يكرس في كل دورة سنوية للمبادرات والقرارات الفلسطينية المتحيزة التي تسعى باستمرار إلى تجاوز عملية التفاوض. ولم تفعل تلك النصوص شيئاً لدفع عملية السلام قدماً، إلاّ أنها نجحت نجاحاً كبيراً في إلحاق الضرر بسمعة الأمم المتحدة، وتقويض الجهود الرامية إلى تنشيط عملية التفاوض.

ونعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ نهج مختلف. وينبغي للجمعية العامة أن تبدأ النظر في طرق بناءة لتشجيع الأطراف على التحرك صوب تنفيذ خريطة الطريق. كما ينبغي لها أن تكف عن إقرار أي نصوص مثيرة للخلاف والفرقة، أياً كان القناع الذي تستتر خلفه، والنصوص التي تستهدف التأثير على نتيجة صراع إقليمي اتفقت الأطراف ذاتها على حله عن طريق التفاوض.

إن مشروع القرار المقدم اليوم لا يهيئ لنا سبيلاً للمضي قدماً. فهو لا يتضمن أياً من العناصر الرئيسية الواردة في بيان المجموعة الرباعية، كما أنه يقوض مفهوماً أساسياً لعملية السلام ذاتها أكدت عليه المجموعة الرباعية من جديد. وهو يدعي أن القانون والعدالة حكر على أحد طرفي الصراع. كما أنه يسيئ تصوير المركز القانوني الحقيقي لخط هدنة ١٩٤٩ ويتناقض مع مرجعيات عملية السلام. وتوقيته سيئ ويأتي بنتائج عكسية، ويوجه رسالة خاطئة، إن شئنا الدقة. وهو يعطي الجانب الفلسطيني حافزاً لتفادي المفاوضات والامتثال لالتزاماته. فلِمَ تحمُّل كل هذه المسؤوليات الجسيمة، ولماذا مكافحة الإرهاب، إذا كانت الجمعية العامة تبدي استعدادها لاحتضان محاولات الالتفاف على المفاوضات، إلى جانب إصرارها على منع توبيخ الانتهاكات الفلسطينية المستمرة التي لا تزال تزهق أرواحاً بريئة على كلا الجانبين؟

ولا شك أن المراقب الفلسطيني، كالعادة، وفي غياب أي منطق أو أساس أخلاقي سليم، سيتهمني هنا اليوم مرة أخرى باستخدام لغة واطئة. ولذلك، من المهم لنا جميعاً أن نتذكر أن وراء اللغة الدبلوماسية التي نستخدمها جميعاً تكمن حقيقة بسيطة. فقد حان الوقت لأن نقول للفلسطينيين ”كفى. كفوا عن القتل. كفوا عن الإرهاب. افعلوا ما ينبغي لكم أن تفعلوه لتطهير بيتكم، وكفوا عن إهدار وقتنا والموارد المحدودة للأمم المتحدة في قرارات تتجاهل المعاناة الحقيقية على الجانبين، وتعزز مبادرات تسعى إلى تحقيق مآرب لا قيمة لها“.

إننا نحث الدول الأعضاء التي تهتم اهتماماً حقيقياً بإقرار سلام دائم وتدعم بيان المجموعة الرباعية الصادر قبل يومين تحديداً، على أن تعارض بقوة مشروع القرار الضار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبالنيابة عن أعضاء اللجنة جميعا، أود أن أعرب عن آرائنا بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالقضية الفلسطينية، وعلى الأخص فيما يتصل بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. يعرف الأعضاء أن إسرائيل تحتل الأرض الفلسطينية منذ أكثر من ٣٧ عاماً، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات الأمم المتحدة والمبادئ المؤسِّسة لميثاق منظمتنا، بما فيها مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة.

ومنذ عدة عقود، لم يكف المجتمع الدولي عن السعي إلى إنهاء الاحتلال وإيجاد حل دائم لقضية فلسطين. وقد أيد المجتمع الدولي بقوة رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن مشتركين. وإلى جانب دولة إسرائيل، يجب أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء. وتلك الرؤية أُعرِب عنها بوضوح في خريطة الطريق، التي وافق عليها كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

ومن الواضح أن أي تسوية نهائية لمسألة الحدود بين الدوليتين يجب أن تخضع لاتفاق بين الطرفين المعنيين. غير أن الفلسطينيين، كشعب، لهم حق أساسي في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في ممارسة السيادة على أراضيهم تمشياً مع قواعد ومبادئ القانون الدولي. لكن من المؤسف أن نلاحظ أنهم حرموا حتى الآن من هذا الحق الأساسي والثابت. والحكومة الإسرائيلية تواصل احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، باستخدام القوة العسكرية الوحشية، ومصادرة الأراضي، ونقل المواطنين الإسرائيليين إلى مستوطنات في الأراضي الفلسطينية وبناء جدار فاصل داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

وتواصل الحكومة ذاتها وبشكل منهجي توجيه ضربات مدمرة إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية وقيادتها من خلال فرض حصار على رئيس السلطة الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات، المحاصر داخل مقره، المقاطعة، في رام الله.

إن الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوة القائمة بالاحتلال ضد مدنيين فلسطينيين مستمر بلا هوادة. وعلاوة على ذلك، فإن القيود الصارمة المفروضة على تحركات السكان الفلسطينيين داخل أراضيهم تخنق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتهدد بتأخير التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع، الذي استمر طويلاً.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، أمر غير مشروع من وجهة نظر القانون الدولي. ولأن إسرائيل لا تملك سيادة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية، فلا يمكنها بأي حال أن تمثل تلك الأراضي. ولذلك، يجب ألا تشمل وثائق تفويض الوفد الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية.

إن مشروع القرار المقترح المعروض على الجمعية لاعتماده من شأنه على الأقل أن يوضح مسألة التمثيل الشرعي للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، وبذلك فإنه يمثل خطوة أخرى نحو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وفضلاً عن ذلك، فإن اعتماد مشروع القرار هذا ينبغي ألاَّ يُنظر إليه على أنه سيؤثر بشكل مباشر على عملية السلام الجارية، أو على مفاوضات الوضع النهائي، أو على مسائل مثل الحدود واللاجئين.

أما بالنسبة للتصدي لقضية فلسطين، فإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة عن ضمان تسوية نهائية لتلك القضية من جميع جوانبها وفقاً للشرعية الدولية والقانون الدولي.

وعليه، وبصفتي رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أتوجه بالنداء إلى الدول كافة لدعم مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1، المعنون ”وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“. إن اعتماد مشروع القرار هذا سيشكل معلماً آخر على طريق استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهو الهدف الرئيسي للجنتنا هذه، وأنا على اقتناع بأن هذا هو أمل المجتمع الدولي قاطبة. وفي مواجهة التحديات والمخاطر المتزايدة، ترغب اللجنة بإخلاص في أن

يستمر المجتمع الدولي في تعبئة جهوده بغية إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين المؤلمة.

السيد أبو الغيط (مصر): تمر المسألة الفلسطينية اليوم بلحظة مفصلية بالغة الأهمية والحساسية، وهي تماثل في أهميتها وحساسيتها لحظة قيام الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ باتخاذ قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين لشعبين: إحداهما للإسرائيليين، والأخرى للفلسطينيين.

واليوم، تعود الجمعية العامة إلى النظر في موضوع الدولة الفلسطينية وحق شعب فلسطين في السيادة على أراضيه، وهي الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تلك الأراضي التي كانت تقع داخل إطار خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩. إن المطلوب من الجمعية العامة اليوم أن تحسم الأمر مرة أخرى بشكل واضح ومحدد وفي إطار القانون الدولي والقرارات السابقة للشرعية الدولية، وذلك من خلال رفض دعاوى الاحتلال لأن أراضي الشعب الفلسطيني المحتلة هي أراض متنازع عليها وخاضعة للتفاوض، بل وإعادة تأكيد وضعيتها باعتبارها أراض خاضعة للاحتلال منذ عام ١٩٦٧ وتنطبق عليها كل قواعد التعامل مع الأراضي المحتلة وسكانها وطبقا لاتفاقية جنيف الرابعة، ويجب تحقيق الانسحاب الكامل منها، بما فيها القدس الشرقية.

إن المطلوب اليوم هو إعادة تأكيد حق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة على أراضيهم الفلسطينية المستعادة بالكامل تحت السيادة الفلسطينية؛ ومن ثم، المساعدة على التحرك إلى الأمام من خلال تسوية متفاوض عليها للنزاع تحقق هدف إقامة الدولتين المتجاورتين اللتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة لكليهما، وذلك طبقا لخريطة الطريق.

إن المجتمع الدولي، ممثلا في هذه الجمعية العامة الموقرة، مطالب اليوم بتأكيد مبدأ عدم جواز الاستحواذ على أراضي واستيطانها باستخدام القوة المسلحة أو وضع الأسوار وبنائها في عمق الأراضي الفلسطينية تحت دعاوى الأمن، وهي في الحقيقة تخفي أهداف تجريد الفلسطينيين من أراضيهم وفرض الإقامة في كانتونات منعزلة عليهم.

إن المطلوب اليوم هو قيام الجمعية العامة بالدفاع عن حق الشعوب المحتلة أراضيها في تقرير المصير والعيش في سلام وأمن. ونثق بأن المجتمع الدولي سيقول كلمته في الدفاع عن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، هذه المنظمة العريقة، وحق الجميع في السلام والأمن.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يسعدني أن أعبر لكم عن تقدير وامتنان الجمهورية العربية السورية على عقد هذه الجلسة واستئناف مناقشة البند المتعلق بالقضية الفلسطينية. كما أشكر دول العالم على دعمها المبدئي والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف، ولإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يُنهي احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الجولان السوري وجنوب لبنان وفلسطين، ويضع حدا لغطرسة إسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي واقترافها لجرائم حرب.

يأتي هذا الاجتماع في إطار الجهود الدؤوبة والمواقف الثابتة التي اعتمدتها الجمعية العامة انتصارا منها لواحدة من أكثر القضايا عدلا، ووسط تحديات جديدة وخطيرة يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة لسياسات الإرهاب والقمع والقتل والتدمير التي تمارسها إسرائيل بشكل لاسابق له في التاريخ الإنساني. وتنبع أهمية الدعوة لعقد هذا الاجتماع وطرح مشروع قرار بشأن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من حقيقة أن هذا المنبر الدولي هو الذي انشغل بمأساة الشعب الفلسطيني منذ نشوئها وحتى الآن، وأصدر بشأنها مئات من القرارات التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي، ومرجعية

لا يمكن الاستغناء عنها في جهدنا الجماعي لحل مشكلة الشعب الفلسطيني الذي طردت إسرائيل الملايين منهم عن أرضهم ومنازلهم، والذي ما زال يعاني منذ عقود عدة من احتلال إسرائيلي بغيض لأرضه، وإنكار إسرائيلي لحقوقه الأساسية في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على أرضه.

إن دعوة المجموعة العربية إلى عقد هذه الجلسة الهامة تأتي في زمانها ومكانها المناسبين، وذلك انطلاقا من إيماننا بضرورة مواجهة المجتمع الدولي لسياسات قضم الحقوق والأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل تحت ذرائع وحجج واهية أصبحت مفضوحة للجميع. لقد قامت إسرائيل باحتلال استعماري وضم غير مشروعين للأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. كما قامت بنقل غير مشروع لمهاجرين إلى هذه الأراضي المحتلة بهدف تغيير التركيب الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية على وجه الخصوص. وأسفرت هذه التدابير عن الاستيلاء على نحو ٤٢ في المائة من الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل على الرغم من معارضة المجتمع الدولي لذلك عبر قرارات عديدة صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

كما تفاقمت الأزمة الإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني بصورة أساسية ببناء إسرائيل للجدار التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصادرة الأراضي، وعزل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض مما زاد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البائسة أصلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بؤسا فوق بؤس، وعمق الشعور بالإحباط واليأس في أوساط الشعب الفلسطيني. وبحسب معلومات قدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فقد دمرت إسرائيل حتى تاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير الماضي ما يزيد عن ١٤ ٨٢٥ مترلا في مخيمات قطاع غزة للاجئين. كما دمرت إسرائيل منذ شهر شباط/فبراير من هذا العام وحتى الآن آلافا أخرى من المنازل أصبح سكانها لاجئين في العراء تحت برد الشتاء القارس.

أما سياسة الاغتيالات فإن إسرائيل تمارسها دون أي اعتبار للقوانين والمعاهدات الدولية والاجتماعية الدولية مستخدمة لتحقيق هذا الهدف صواريخ الطائرات وقذائف الدبابات ضد شعب أعزل طموحه العيش بسلام وكرامة في وطن مستقل. إن عدد من قتلتهم إسرائيل واغتالتهم خلال سنتين ونيف من الأبرياء الفلسطينيين قد أصبح حوالي ٣ ٠٠٠ فلسطيني، حسب إحصائيات قدمتها الأمم المتحدة، من بينهم أكثر من ٣٠٠ طفل. إن جرائم إسرائيل هذه، وإصرار الحكومة الإسرائيلية بصورة معلنة على ارتكاب المزيد منها، لا يمكن وصفها إلا بأنها جرائم حرب وبأنها جرائم ضد الإنسانية، وعلى المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الجرائم التي بات تفاقمها يشكل تهديدا حقيقيا للأمن والسلام الدوليين.

إن مشروع القرار المطروح أمامنا حول وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية واضح ودقيق، واعتماده سيعكس إصرار المجتمع الدولي على أن ينجز شعب فلسطين حقه في تقرير المصير والسيادة على أرضه بما فيها القدس الشرقية. كما سيمثل رفضا لأية ادعاءات أو ضم إسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي هذا المجال، فإنه من الواجب رفض جميع المحاولات الهادفة إلى إعطاء شرعية لمخططات إسرائيل التوسعية وأعمالها العدوانية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك بشكل خاص مستوطناتها أو ما يسمى بالتغيرات أو الوقائع التي تمت على الأرض نتيجة لذلك. والأهم من ذلك هو أن وضع الأراضي العربية المحتلة، سواء كان ذلك في الجولان السوري أو جنوب لبنان أو فلسطين، هو مسألة ليست قابلة للتفاوض بين الأطراف، فهي أرض محتلة يجب أن تعاد إلى أصحابها.

فإسرائيل لم تتوقف طيلة ٣٧ عاما عن بناء المستوطنات واتخاذ قرارات بضم أراض، وإقامة ما يسمى بحقائق على الأرض بهدف الوصول إلى اليوم الذي تفرض فيه، كما تعتقد واهمة، مفاهيم جديدة غريبة على المجتمع الدولي ومخالفة للقانون الدولي.

لقد أكد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ودعا إلى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتُلت في عام ١٩٦٧. وأدان المجلس بقراره ٤٧٦ (١٩٨٠) ضم إسرائيل المزعوم للقدس الشرقية. كما أدان بقراره ٤٩٧ (١٩٨١) ضم إسرائيل المزعوم للجولان السوري المحتل. وهذه هي الشرعية الدولية التي يتوجب على إسرائيل احترامها وعدم الاستهتار بها أو المماطلة في تنفيذها أو الالتفاف عليها.

تتوهم الحكومات الإسرائيلية، وخاصة الحكومات الحالية المعادية للسلام، أن مناوراتها وتهديداتها وقوة احتلالها الغاشمة، وابتزازها للآخرين، ستؤدي إلى إمكانية نجاحها في فرض الأمر الواقع على العرب – وهو أمر واقع يتميز بالاحتلال واستمراره إلا أن إسرائيل مخطأة في ذلك. ومن الواضح سقوط مراهناتها هذه. إن سورية والدول العربية الأخرى مصرة على تحرير أراضيها التي تحتلها إسرائيل، وعلى تحقيق السلام العادل والشامل. وقد أصبح معروفا للجميع أن الجانب العربي صادق في سعيه لتحقيق هذا السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى أساس مرجعية مؤتمر مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية للسلام التي اعتمدتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والتي وجدت دعما واسعا لها من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته الهامة.

وفي الختام فإننا نعتقد جازمين أن الدعم الكبير الذي سيحظى به مشروع القرار المطروح أمام الجمعية سيكون خطوة أخرى هامة لإنقاذ منطقتنا من ويلات الاحتلال والقوة الغاشمة والاستيطان وفرض سياسة الأمر الواقع، وكذلك دعما للجهود الجماعية لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن وفد كوبا من مقدمي مشروع القرار A/58/L.61 المعنون ”وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“، المعروض علينا في وقت شديد التعقيد؟ فالخطط لا تنفذ، والمفاوضات لا تتقدم، وقرارات مجلس الأمن لا تطبق وقرارات الجمعية العامة وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة يزدرى بها بوقاحة.

وفي خضم هذا الكم من المؤتمرات الصحفية والبيانات ومشاريع القرارات والمبادرات، لا يمكننا أن نتجاهل طابع الأزمة التي تعصف بالشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين، ومنذ إنشاء منظمتنا تقريبا. ويقع على كاهل البشرية التزام تجاه الشعب الفلسطيني لكفالة قدرته على ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أرضه التي تحمل الكثير من الألم والمعاناة في سبيلها.

إن الحملات الإعلامية التي تشوه واقع حال الشعب الفلسطيني لا يمكنها أن تجعلنا ننسى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ولا يمكننا أن ننسى الحاجة إلى تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف. ولا يمكننا أن ننسى الحاجة إلى السير على الطريق المؤدي إلى تسوية سلمية متفاوض عليها وعادلة وشاملة في الشرق الأوسط. ولا يمكننا أن ننسى هدف إقامة دولتين متجاورتين تعيشان جنبا إلى جنب في ظل ظروف من الأمن والسلام وبثقة متبادلة وقدرة كاملة على البقاء وسيادة كاملة واستقلال كامل.

إن العدوان على الشعب الفلسطيني وشعوب عربية أخرى يجب أن يتوقف. ولا بد من إزالة جميع المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة وإعطائها إلى أصحابها. ويجب وقف ضم إسرائيل للقدس الشرقية والجولان السوري.

وبناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يجب وقفه فحسب بل أيضا إزالة ما تم بناؤه حتى الآن بلا شروط أو ذرائع. ويجب ألا ننتظر إلى أن تؤدي تلك التغييرات المادية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى زيادة تعقيد المفاوضات المستقبلية المحتملة بشأن الوضع الدائم؛ كما يجب الحيلولة دون قطع التواصل بين الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

ومن أجل إحراز التقدم لا بد من إنهاء إرهاب الدولة وعمليات الإعدام خارج القضاء، وهدم المنازل وتدمير الحقول، وعمليات الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، ودوامة العنف غير المكبوح الذي يزهق أرواح المدنيين الأبرياء من كلا الجانبين. ولا يمكننا أن ننسى حالة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى الأرض التي طردوا منها. وأخيرا وليس آخراً، يجب أن نحترم قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية وتمثيلها المشروع للشعب الفلسطيني.

وتأمل كوبا ألا نكون بعيدين عن اليوم الذي سنتمكن فيه من الترحيب في المنظمة بدولة فلسطينية حرة مستقلة وقد تحررت من الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي تتحمله منذ عام ١٩٦٧، دولة تتمتع بسيادة كاملة في كل أنحاء أرضها، باعتبارها عضواً كامل العضوية يتمتع بكل الامتيازات. وعندئذ فقط سيحل سلام وأمن واحترام ووئام في الشرق الأوسط. وحتى يحين ذلك الوقت، يجب أن نحافظ على التحديد الجيد للوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ستصوت الولايات المتحدة معارضة مشروع القرار (A/58/L.61) الذي يُنظر فيه هنا اليوم. وتعتقد الولايات المتحدة أن مشروع القرار المعروض علينا غير مناسب ويأتي في وقت غير مناسب ومن شأنه أن يضر بدلا من أن يحسن الجهود المبذولة حاليا لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي.

ولقد اجتمعت الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية هنا في هذا المبنى قبل يومين فقط. وبعد اجتماعها، أصدرت بيانا واضحا يؤكد التزامها برؤية مشتركة لدولتين – إسرائيل وفلسطين القابلة للحياة والديمقراطية وذات السيادة والمتلاصقة – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وطالبت المجموعة الرباعية أيضا كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما وفقا لخريطة الطريق – كما يطالب بذلك قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) والبيانات السابقة للمجموعة الرباعية – والوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها في مؤتمري قمة البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ.

ولقد نوهت المجموعة الرباعية بأنه لا يجوز لأي من الطرفين اتخاذ إجراءات أحادية تسعى إلى الحكم المسبق على المسائل التي لا يمكن حلها إلا من خلال التفاوض والاتفاق بين الطرفين. وأية تسوية نهائية بشأن مسائل مثل الحدود واللاجئين يجب الاتفاق عليها بشكل متبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية عملية مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات السابقة، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت، ويجب أن تكون متسقة مع خريطة الطريق.

ومشروع القرار هذا يتنافى مع ذلك البيان. فهو إجراء أحادي يحاول، أيا كانت صياغته، أن يصدر حكما مسبقا على قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والقدس من خلال تأكيد حق السيادة الفلسطينية والاستقلال في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذا التفاف وتشتيت.

وفي هذا المنعطف الخطير، يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على تركيزه على كيفية استئناف التقدم نحو السلام. فلن يتأتى التقدم إلا من خلال التزام حقيقي من الطرفين بالمشاركة البناءة وتنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق. وهذا ما تركز عليه المجموعة الرباعية، وهذا ما ينبغي للمجتمع الدولي التركيز عليه. فلا ينبغي للجمعية العامة أو أي أحد آخر الحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع الدائم. ولا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلا من خلال مفاوضات مباشرة واتفاق متبادل بين الطرفين. وكما أعلن الوزير باول بعد اجتماع المجموعة الرباعية في نيويورك، فإن تبادل الرسائل بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء شارون أعاد التأكيد على وجوب الاتفاق المتبادل بين الطرفين نفسيهما قبل تسوية أية قضايا في مفاوضات الوضع النهائي.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يحكم مسبقا على قضايا الوضع النهائي؛ ولا يتسق مع بيان المجموعة الرباعية والقرارات والاتفاقات السابقة بين الطرفين، وينتقص من قدر الجهود الحقيقية المبذولة لاستئناف التقدم نحو السلام في المنطقة. وستصوت الولايات المتحدة معارضة مشروع القرار، ونحث الدول الأخرى الأعضاء على التصويت أيضا ضده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمتي لهذه الجلسة.

قبل رفع الجلسة، أود أن أعطي الكلمة لممثل ماليزيا ليشرح وضع المفاوضات.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): باسم مقدمي مشروع القرار A/58/L.61، أود إبلاغ الجمعية بأنه، نتيجة لمشاورات إضافية أُجريت هذا الصباح، يود مقدمو المشروع تقديم نص منقح لاعتماده عصر اليوم. ولقد كنا على اتصال بالأمانة العامة، التي تعد الترتيبات لتعميم النص المنقح. وأعتقد أنه تم تعميم النص الانكليزي في القاعة بصورة غير رسمية، وسنتيح هذا النص لجميع الوفود.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، وبقية الجمعية على فرصة طرح مشروع القرار المنقح للتصويت عصر اليوم. وهناك أيضا احتمال بأن تنضم بضعة بلدان أخرى إلى قائمة المقدمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.